

توصيات منظمات المجتمع المدني نتيجة الاجتماع التشاوري الاقليمي حول خطة ما بعد ٢٠١٥ (بيروت، ١٤ آذار ٢٠١٣)

مقدمة عامة

في عام ٢٠٠٠، قام إعلان الألفية بوضع جملة من التحديات التي تواجه جهود التنمية حول العالم وقام بتحديد "مسؤولية جماعية... لدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي". وقد دعا الإعلان لأن "تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"، لكي تستفيد جميعها من الآثار الإيجابية للعولمة. وقد تضمن الإعلان مجموعة من القيم والمبادئ والأهداف لأجندة التنمية العالمية في القرن الواحد والعشرين. والأهم من ذلك، قام الإعلان بتثبيت الصلة الوثيقة بين السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وجهود التنمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل.

أما أهداف الألفية للتنمية التي تلت الإعلان، فقد تشكلت من مجموعة من الأهداف المحددة المتفق عليها والتي يمكن قياسها، مع التركيز على الفقر والجوع والبطالة والتعليم والصحة والأمراض المعدية ووضع المرأة والبيئة. وقد توجّهت الأهداف بشكل خاص إلى البلدان النامية، وتضمنت هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توجّه لمبدأ التعاون الدولي المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. وقد ركّز الهدف الثامن على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح مبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية بشكل متكامل. علاوة على ذلك، فإنه ينطوي على التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية والقطاع الخاص، وذلك لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار معقولة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية.¹

هذا وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً وغايات كمية يسهل فهمها، ومن الصعب أن نختلف مع النوايا الحسنة التي تتضمنها. ومع ذلك، فإن مساءلة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية حول تنفيذها كان محدوداً، مما أدى إلى فشل الأهداف الإنمائية للألفية في خدمة الغرض الاستراتيجي الأكبر، وهو تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العالمية المترابطة، مثل "القضاء على الفقر، ضمان الاستدامة البيئية، تحقيق العدالة الاقتصادية، ضمان المساواة بين الجنسين، معالجة التغييرات المناخية، بناء القدرة على الصمود، إدارة التوزيع العادل للموارد الطبيعية، أعمال حقوق الإنسان، والحد من عدم المساواة بين المجموعات السكانية وداخلها".²

من ناحية المفاهيم، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تعرض النتائج المرجوة، ولكنها لا توضح الخطوط العريضة للسياسات والمسارات اللازمة لتحقيق مثل هذه النتائج، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل المواقف المتنوعة التي تبدأ بها البلدان المختلفة مساراتها التنموية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تم وضعها بصيغة مجاميع ومتوسطات، غالباً ما تخفي النتائج التوزيعية لهذه الأهداف. وهذا يطرح عدداً من التساؤلات حول الأهداف المختلفة، بما في ذلك فعالية دور الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن). على سبيل المثال، فقد تم تقويض نية هذا الهدف، وهي إتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، من خلال تفاصيل التعاون مع شركات المستحضرات الطبية، وتحديد تلك التي تحظر على أي شخص مساءلتها حول موضوع الاحتكارات المسيئة. بشكل مماثل، اصطدمت نية إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية بشرط التعاون مع القطاع الخاص، الذي غالباً لم يوافق على تأمينها بأقل من الأسعار التنافسية.

¹ بإمكاننا إنهاء الفقر ٢٠١٥، الأهداف الإنمائية للألفية، <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml>.

² Beyond 2015, Sustainable Development Goals and the relationship to a post 2015 global development framework: a Beyond 2015 discussion paper. Available at: <http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Beyond%202015%20MDG-SDG%20relationship.pdf>.

أخيراً وليس آخراً، يدعو الهدف الثامن للتعامل بشكل شامل مع الديون المتزايدة للبلدان النامية، ولكن، حتى الآن، لا توجد إرشادات حول أدوات هذه العملية أو إطارها المحدد.³

تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً من خلال النُسب، "نصف عدد من الناس" مثلاً، وهي تتناول عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية البشرية، كبحو الأمية والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات غير ملائمة أو مضللة، وتكشف صياغتها عن الطرق التي تم من خلالها إساءة فهم هذه الأهداف وتقويضها وإساءة استخدامها. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن الهدف الثالث حول "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" مؤشرات تدلّ على التقدم في هذا المضمار. فالتمكين الاقتصادي من دون الحقوق الإنجابية وتأمين الرعاية الصحية الملائمة، يُبقي المرأة في موقع أقل من المواطنة الكاملة. كذلك، فإن تعليم الإناث دون حمايتهم من التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنود) يعيق النساء من الاستفادة الكاملة من مؤهلاتهن التعليمية.⁴ وبنفس الطريقة، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد على ضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكنها لا تشمل السياسات أو التدابير اللازمة لإعادة توزيع الأصول التي من شأنها ضمان أن يستفيد الفقراء من هذا النمو.

أشار اندلاع الأزمة العالمية بأبعادها المتعددة، المالية، الاقتصادية، والمناخية، وتلك المتعلقة بالطاقة، وأسعار المواد الغذائية، إلى انعدام التوازن في طبيعة التجارة العالمية والنظام المالي حالياً. وقد بات واضحاً إلى أي مدى كانت النظم القائمة تتجه نحو إثراء قلة مختارة في السوق العالمية على حساب الجزء الأكبر من السكان، والأهم، سلّطت الأزمة الضوء مرة أخرى على حقيقة أن تحقيق الأهداف ليست مجرد مسألة تمويل والتزامات، بل هي قضية أنماط وسياسات على مستويات التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكلية. وبمعنى ما، تأكّدت الحاجة إلى العودة للمبادئ الأساسية لإعلان الألفية كإطار مفاهيمي للتحليل يسعى لاستكشاف الروابط بين المجموعات المختلفة من التحديات وتأثيرها على التنمية.

مشهد التنمية في المنطقة العربية

أما بالنسبة للمنطقة العربية، وبينما تركّز جدول أعمال التنمية العالمية على السنوات الخمس المتبقية من الأهداف الإنمائية للألفية، خرج المواطنون والمواطنات في الدول العربية إلى الشوارع للقول إن النظم الاقتصادية والسياسية الحالية قد خذلتهم. قامت هذه الانتفاضات، التي أُطلق عليها اسم "الربيع العربي"، بخلع رؤساء بعض البلدان وأدت إلى صراع أهلي في بلدان أخرى. أمّا مطالب المواطنين والمواطنات العرب، فقد تركّزت على الكرامة والمشاركة والعدالة الاجتماعية، وبعبارة أخرى، قام المواطنون والمواطنات العرب بالدعوة إلى وضع حد لجميع أشكال الإقصاء، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. أمّا التنمية، فقد أكدوا وأكدنا على أنها لا يمكن أن تتم من دون حرية الأفراد والأمم، ولا سيما في منطقة لا تزال تعاني من أطول احتلال في التاريخ الحديث. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية التوسعية في فلسطين كان لها التأثير الهائل والمدمر على السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والدول المحيطة بها.

وأظهرت هذه المطالب أيضاً حجم الفقر وانعدام المساواة والبطالة الفعلية التي أنتجتها نماذج التنمية النيوليبرالية التي اعتمدها الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة العربية وهذا على الرغم من بعض المؤشرات الواعدة في بعض تلك البلدان ذاتها فيما يتعلّق بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في الواقع، فإن اقتصادات الدول العربية قد اعتمدت نماذج

³ Samir Amin, "The Millennium Development Goals: A Critique from the South," Monthly Review, Vol. 57, Issue 10, March 2006, <http://monthlyreview.org/2006/03/01/the-millennium-development-goals-a-critique-from-the-south>.

⁴ Jamilah Ariffin, "Gender Critiques of the Millennium Development Goals: An Overview and an Assessment," Paper presented at the International Council on Social Welfare (ICSW) 2004 31st International Conference on Social Progress and Social Justice 16-20 August 2004 Kuala Lumpur, Malaysia, <http://www.icsw.org/doc/Malaysia2004-17.doc>.

نمو أهملت الأهداف الإنمائية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصر صانعو السياسات على أولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والتوسع في صفقات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص ورفع القيود الاقتصادية الشاملة. وبالرغم من تحقيق معظم البلدان نمواً اقتصادياً، لكن الفقر والبطالة وعدم المساواة نمت بشكل كبير. أما الأسواق فلم تعمل بالطريقة المرجوة، والنظام السياسي ذو الصلة لم يسعى لصحيح هذه الإخفاقات.

تواجه معظم بلدان المنطقة تحديات متعددة الأوجه، وخاصة حتمية الانتقال من نموذج الحكم الريعي نحو الدولة الديمقراطية المنتجة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام الحكم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة والنزاهة والمسؤولية. أما الانتقال إلى هذه الدولة، فيحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار حقوق ومسؤوليات المواطنة كركيزة أساسية وإلى التركيز على تمكين المواطنين، من خلال تعزيز المعرفة، كواحدة من أهم الأولويات، والمساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين.

وأخيراً، من الضروري أن تستند مثل هذه الدولة على عقد اجتماعي جديد يشجع المشاركة وتعزيز القدرة التنافسية واعتماد سياسات لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد وتوفير جميع الخدمات العامة الضرورية بنوعية جيدة.

في هذا الصدد، صدر هذا البيان خلال المشاورات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني العربية لوضع الأولويات التي تم تحديدها لإطار التنمية لمرحلة ما بعد العام ٢٠١٥، بناء على التحديات الجديدة الناشئة المذكورة أعلاه، والدروس المستفادة من فشل المسار الأولي للأهداف الإنمائية للألفية وثغراته.

توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لإطار ما بعد عام ٢٠١٥

١- الإطار المفاهيمي

- ينبغي أن يستند الإطار التنموي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ على النظرة العامة الرئيسية التي اقترحها إعلان الألفية؛ فقد أكد إعلان الألفية على الرابط الإيجابي بين السلام والأمن والحكم الديمقراطي على جميع المستويات، بما في ذلك الجهود العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من الجهة الأخرى. على هذا النحو، لا بد من إعادة التأكيد على هذا الرابط في جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥، بوصفه عنصراً أساسياً من إطارها المفاهيمي، واعتماد العناوين والأهداف والخطط اللازمة للتنفيذ.
- يجب أن يستند إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ على نهج شامل للتنمية يأخذ الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية بعين الاعتبار. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، اعتمد البعض على النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية. لكن، وكما أظهرت الانتفاضات العربية وحركة احتلوا وول ستريت، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة للتنمية، وهناك حاجة إلى أن تكون مقاربة النمو أكثر ترابطاً؛ مقاربة تشمل الجميع وتعتمد على إعادة التوزيع وتضمن أن تعود عناصر هذا النمو بالفائدة على المجتمع ككل.
- بناء على أعلاه، ينبغي أن يستند جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ على نموذج تنموي جديد يتمحور حول المواطن/المواطنة: يجب وضع الدور المركزي للنمو الاقتصادي في إطار التنمية جانباً واعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد في أجندة ما بعد ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة لأولويات اقتصادية جديدة تقوم على القطاعات الإنتاجية، التي تولد فرص العمل المستدامة واللائقة، وإعادة النظر في الدور التنظيمي للدولة، لكي تسعى أساساً إلى حماية حقوق المواطنين ورسم السياسات التي تركز على إعادة التوزيع العادلة، بما في ذلك من خلال الضرائب

وتوفير الخدمات. كما على إطار ما بعد ٢٠١٥ أن يعتمد على عقد اجتماعي جديد بين المواطنين/المواطنات والدولة على أساس إطار حقوق الإنسان وحماية المواطنة. علاوة على ذلك، ينبغي على جدول أعمال التنمية تعزيز الأهداف المختلفة للاقتصاديات الوطنية والابتعاد عن السياسات التي يقودها النمو والنمو الذي تقوده الصادرات، نحو إنشاء قطاعات إنتاجية مستدامة لديها قيمة مضافة، وخلق فرص العمل في الزراعة، والخدمات، والسياحة، والصناعة التحويلية، وما إلى ذلك، من أجل بناء مجتمعات منتجة. وهذا يتطلب حماية "حيز السياسة العامة" بشكل يسمح بوضع الاستراتيجيات الوطنية واعتماد الخيارات الاقتصادية الكلية، ويؤمن إمكانية تنفيذها وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية.

● **يجب على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تؤدي إلى التناسق ما بين السياسات المطبقة ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية:** احترام حقوق الإنسان والديمقراطية هو مفتاح نجاح جهود التنمية وتحقيق الأهداف. ومن ثم، فلا بد أن يكون إطار وبرنامج وسياسات وأهداف جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ متناسقاً تماماً مع إطار حقوق الإنسان.

● **يجب على جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ التصدي للحوكمة على الصعيد العالمي:** كما تبين في الأزمنة المالية الأخيرة، ينبغي على إطار ما بعد ٢٠١٥ إعطاء الأولوية للتحديات التي تواجهها الحوكمة على المستوى العالمي، من أجل جعلها أكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية. وهذا يتطلب إعادة النظر في الإطار العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بمؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. علاوة على ذلك، يتعين إصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي باتجاه المزيد من الإجراءات المالية لتأمين السيطرة على تقلبات وحركة رأس المال. ويجب أن تهدف ديمقراطية الحكم العالمي إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار وتعزيز المساءلة المتبادلة والوصول إلى المعلومات بكفاءة وفعالية. وينبغي أن يستند الحكم العالمي الديمقراطي على المبادئ الأساسية للمشاركة المتساوية وعلى المسؤولية المشتركة والتفضيلية.

● **ينبغي أن يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد أهداف وغايات جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، إلى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ من أجل التصدي لها:** لقد أفرطت الأهداف الإنمائية للألفية في تبسيط النقاش حول إطار التنمية، بحيث أنها لم تدرج الأهداف والغايات المحددة ضمن إطار للتنمية أوسع نطاقاً. لذلك، نحن بحاجة إلى تحويل التركيز من التفكير في مجموعات جديدة من الأهداف الرقمية، نحو تصميم أهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة. الحاجة واضحة الآن للتحويل من التنمية المرتكزة على الهدف، فتتبع أثر الاتجاهات الكمية يرافقه تحليل نوعي أصبح ضرورياً كذلك. إضافة إلى ذلك، ينبغي على القضايا ذات الأولوية التي تم اختيارها لما بعد ٢٠١٥ أن تشمل شرحاً واضحاً للمشكلة مع تحليل دقيق لجذورها من منظور متعدد الأبعاد، وكذلك التصدي للتحديات ذات الصلة. وهذا ينبغي تعزيزه بخطط عمل ووسائل تنفيذ واضحة ومحددة الزمن.

٢- المسار نحو ما بعد ٢٠١٥

● **ينبغي على أن يكون تنفيذ جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ أكثر شمولاً وأن يعتمد مقاربة تنموية تصاعديّة:** يجب على مسار ما بعد ٢٠١٥ أن يكون عملية تشاركية، متعددة الأطراف، وشاملة لجميع المعنيين في تعزيز التنمية. كما على البلدان النامية في الجنوب أن تتخبط عملياً في المسار مثلها مثل الدول الصناعية. وعلى المسار أن يكون ما بين حكومي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وأن يستجيب لمطالب المجتمع المدني بطريقة سليمة وشاملة، حيث تكون كل الآليات شفافة وتشاورية وتأخذ بعين الاعتبار تطاعاً واحتياجات كافة المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من آثار الفقر والبطالة والتغير المناخي.

- **يجب على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تركز على الحاجة إلى وضع واعتماد جداول أعمال وطنية استناداً إلى الأولويات الوطنية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين:** يجب أن تأتي الأجندة الوطنية، التي تحدد الأولويات والاستراتيجيات لحماية حقوق الإنسان، كنتيجة لحوار وطني شامل، يتضمّن مجموعات متنوعة، وهي قطاعات الأعمال والتجارة والعمل، المزارعين، النقابات المهنية، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات الفكر والرأي، مراكز البحوث، المؤسسات الأكاديمية، والحركات النسائية والشبابية، وآخرين.
- **يجب على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تشجّع وتعزّز الجهود الآيلة للتعاون والتنسيق الإقليمي،** فالتعاون الإقليمي هو شرط أساسي لمواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل يجب وضع آليات سليمة لتسوية النزاعات وحفظ السلام، وينبغي إنشاء نظام فعال لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد الطبيعية، وهي المياه والنفط والغاز. وأخيراً وليس آخراً، على التنسيق الإقليمي أن يضع القواعد الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي.
- **على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تسمح بالمرونة الهيكلية على المستوى الوطني.** فهناك بعض الترابط بين الأهداف وبالتالي، ينبغي على الإطار الجديد اعتماد أهداف التنمية كقاعدة عامة، وليس كأرضية أو سقف.
- **يجب أن يتم ذكره صراحة أن إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ يمثل أهدافاً للعالم ككل،** وهو ليس مقياساً للتقدم المحرز في كل بلد على حده، لأن الأهداف الوطنية يجب صياغتها محلياً مع استخدام المعايير العالمية باعتبارها نقطة مرجعية.
- **يجب تحليل التفاوت في أي تقييم للمخرجات المحققة.** ففي إطار ما بعد ٢٠١٥، أصبح من الضروري رصد التقدم المحرز من خلال إدخال بعض الأوزان التي تعكس التوزيع بين الناس. وعلى الرغم من الإنجازات الواعدة في الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الواضح أن التقدم كان متفاوتاً داخل كل بلد، على المستويات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين. يجب أن تكون مكافحة عدم المساواة المزمّنة داخل البلدان وفيما بينها أولوية في جدول الأعمال، من خلال تعزيز النظم الاقتصادية المبنية على إعادة توزيع العادل.
- **يجب على جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ أن يتلمّس الروابط ما بين تحقيق التنمية وطنياً ومعالجة الإخفاقات في النظام عالمياً وأن يضمن اتساق السياسات من أجل التنمية:** وهذا يتطلب تحقيق الغايات الواردة في الهدف ٨ مع الأخذ بعين الاعتبار احترامها لآليات حقوق الإنسان المعتمدة دولياً، كتعبير واضح عن الشراكة العالمية. إن تحقيق الأهداف التنموية يتجاوز مجرد التركيز على مساعدات التنمية، فعليه أيضاً النظر في الآثار المترتبة عن المجالات السياسية الرئيسية، كالتجارة والزراعة ومصايد الأسماك والأمن، على مستقبل التنمية.
- **تثبيت الإطار في المسارات بين الحكومات وآليات الرصد والمساءلة المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية الحالية:** إحدى القضايا الحيوية التي يجب معالجتها في مسار ما بعد ٢٠١٥ هي قضية المساءلة. فعدم وجود آليات للمساءلة ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم ربط أساساته بآليات حقوق الإنسان العالمية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآليات رصد حقوق الإنسان، بما في مسار ذلك الاستعراض الدوري الشامل، لضمان المساءلة. وينبغي أن تشمل أجندة ما بعد ٢٠١٥ آليات لرصد الالتزام بجدول أعمال التنمية ومدى تنفيذه.

٤- العناوين والأهداف التي يجب إدراجها في أجندة ما بعد ٢٠١٥

● **من الدولة الريعية نحو الدولة التنموية:** يجب وضع الدول موضع المساءلة فيما يتعلّق بأنظمة حكمها. وعلى أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تتّسع لأهداف واضحة حول الوصول إلى الدولة التنموية والديمقراطية، وهو أمر يعني المنطقة العربية بشكل خاص، حيث أدّى الدعم الدولي للدكتاتوريات السابقة إلى تقويض مبادرات التنمية بشكل خطير. أما أجندة ما بعد ٢٠١٥، فيمكن أن تشمل إعادة النظر في العقود الاجتماعية القائمة وإعادة التفكير في أدوار ومسؤوليات الدول والمواطنين/ات، على حد سواء.

● **ينبغي أن يكون "إنهاء الإحتلال" هدفاً صريحاً في أجندة ما بعد ٢٠١٥.** فالمنطقة العربية تعاني من أطول احتلال أجنبي في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان فحسب، بل ينتهك أيضاً الحق في التنمية. على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تتضمن هدفاً واضحاً فيما يتعلق بـ"الحق في تقرير المصير"، حسب تعريف أهداف الألفية، وكذلك وضع حد للاحتلال، يتضمن جدولاً زمنياً وأهدافاً محددة.

● **يجب أن تكون حرية الأفراد والأمم على الصعيدين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي لتحقيق تطلعاتها هدفاً واضحاً في أجندة ما بعد ٢٠١٥.** فكما أظهرت الانتفاضات العربية، من دون حرية، لا يمكن أن تكون هناك تنمية. وتحقيق هذه الحرية يتطلب عدداً من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى الجبهة السياسية، يجب أن يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الأهداف لإعمال هذه الحقوق، مع جدول زمني لتحقيقها.

● **على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني إيجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجّه إلى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، والتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، رسم السياسات الداعمة للتنمية، إيجاد سوق للسلع غير المضاربة، بناء نظام تجاري يتوجّه نحو التنمية، تبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول إليها بأسعار معقولة، وإدارة الاقتصاد العالمي بشكل عادل وتشاركي.**

أما في مجال التجارة، فعلى النظام التجاري العالمي أن يتوجّه نحو التنمية، وأن ينظر جدول أعمال التنمية في خصوصيات كل بلد من البلدان النامية وحققها في اتباع وتطوير المسار الذي أخذته الدول المتقدمة سابقاً للوصول لمستويات التنمية التي هي عليها اليوم. علاوة على ذلك، يجب أن تكون مطالب البلدان المتقدمة، لزيادة القدرة التنافسية التجارية وزيادة التكامل التجاري، متوازية مع تقييم دوري للأثار المترتبة على الاتفاقات التجارية القائمة أو المقبلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وأخيراً، فمن الضروري أن تشمل الاتفاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية معيار الحق في "حيز السياسات"⁵ الذي يمكّن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم إنعاش اقتصاداتها، من حيث خلق فرص العمل والتنمية، وكذلك تقليل الأثار غير المباشرة السلبية المحتملة التي قد تنجم عن المزيد من تحرير التجارة.

● **يجب على أجندة ما بعد ٢٠١٥ تعزيز الأطر التشاركية للحكم.** كما أشارت الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت المدن حول العالم، فإن المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني يطالبون بحققهم في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. وهذا يستتبع الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والأهداف وتنفيذ برامج العمل، ما يعني تعميم العمليات القائمة على المشاركة على مختلف مستويات صنع السياسات، بما في ذلك

⁵ "حيز السياسات" هو قدرة الحكومات الوطنية في حماية مسارات صنع سياساتها، في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية.

توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات. لكن، هذا يعني القيام بنفذة شاملة لنظم الحكم الحالية، واعتماد آليات واضحة لتنفيذ السياسات، مع وضع معالم محددة لقياسها وإنجازها، لتكون جزءاً من إطار التنمية الجديد.

● **الإنصاف والعدالة الاجتماعية بدلاً من الحد من الفقر، ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي لأجندة ما بعد ٢٠١٥.** فالتركيز على الحد من الفقر قد يحوّل الانتباه عن الصورة الكاملة للإنصاف والعدالة، وحيث يتم اعتماد النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية. في الوقت ذاته، بدأت العديد من الدراسات تشير إلى حقيقة أن أغنى ٢٠٪ من الأفراد فقط يستفيدون من ٧٠٪ من الدخل العالمي، بينما يحصل أفقر ٢٠٪ على أقل من ١٪ من الدخل العالمي. على هذا النحو، ينبغي أن تركز أجندة ما بعد ٢٠١٥ على النمو مع آليات توزيعية تضمن تعميم فوائد هذا النمو على كافة المستويات في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل فقط، بل تشمل على تحيّزات جغرافية وعرقية ودينية وجندرية تشكّل عائقاً واضحاً أمام التنمية. وعلى أجندة ما بعد ٢٠١٥ تقديم تحليل معمق لمثل هذه الفوارق المتعددة الأبعاد، يتضمّن سياسات وأهداف ومعايير قياسية للقضاء عليها.

● **الحفاظ على التماسك الاجتماعي: تواجه العديد من البلدان حول العالم حالة واسعة من عدم الاستقرار الاجتماعي، سواء أكان ذلك نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، أو التحوّل إلى الديمقراطية، أو المظلومية التاريخية.** على أجندة ما بعد ٢٠١٥ أن تتضمن صفات وسياسة واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ آليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.

● **يجب التعامل بشكل منهجي مع الظروف الخاصة للبلدان الأقل نمواً التي يعاني الكثير منها من تحديات كبيرة متعلّقة بالحكم، والتأخر في التنمية، والمستويات الحادة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والصراعات الداخلية والخارجية، والفساد على نطاق واسع، من بين قضايا أخرى.** ويشمل هذا الالتزام بناء المؤسسات، وتسهيل الاتفاقات التجارية، والإعفاء من الديون، والتزام دعم الحوار واعتماد الطرق السلمية، وعدم تسليح الفصائل المتحاربة.

● **ينبغي تفسير وإعمال حقوق اللاجئين والنازحين، وهذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أكبر كتلة من السكان بوضع لاجئ في التاريخ المعاصر، فضلاً عن حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية.** وينبغي أن يتضمن جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ معايير واضحة للحكومات للتعامل العادل مع اللاجئين والنازحين داخلياً، كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية.

● **يجب أن تشمل أجندة ما بعد ٢٠١٥ على معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين في إطار تحوّل نموذج التنمية ذاته: لقد حدد إطار الأهداف الإنمائية للألفية مسألة عدم المساواة بين الجنسين في أهداف تبسيطية، من دون الأخذ بعين الاعتبار مجال السياسات الأكبر اللازم للقضاء على مثل هذا التمييز.** وبالتالي، يتعين على أجندة ما بعد ٢٠١٥ الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحو الإنصاف بين الجنسين، كركيزة لأي نموذج جديد للتنمية، وليس كمجرد نتيجة ثانوية لسياسات معيّنة تركز على أهداف رقمية.

● **وينبغي أن تكون أجندة ما بعد ٢٠١٥ فرصة لمعالجة العجز في المعرفة المكتسبة أو نقلة من التدابير الكمية إلى التدابير النوعية.** فالجهود الحالية لتحسين التعليم تركز على الأهداف الكمية والرقمية، في حين يكمن التحدي في تحسين المعرفة، بما في ذلك إصلاح النظم التعليمية والمناهج الدراسية، وتشجيع البحوث وتنمية المهارات والمبادرات على مختلف المستويات وفي كل من العلوم والإنسانيات. كما ينبغي أن تتضمن جهوداً مشتركة من أجل سد الفجوة الرقمية داخل البلدان والمناطق وبينها.

● **يجب وضع التزام واضح ومتمين لضمان مصادر تمويل التنمية في إطار ما بعد ٢٠١٥:** فعلى الرغم من تأثير الركود العالمي والأزمة الاقتصادية على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، المطلوب هو التزام حقيقي من الدول المتقدمة لضمان مصادر كافية للتمويل، بما في ذلك ٠.٧٪ من إجمالي الدخل القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية، وهو أمر بالغ الأهمية ضمن إطار ما بعد ٢٠١٥. وينبغي أن ترافق هذا مع احترام حقيقي للالتزامات المنفق عليها في أكرا وبوسان.

ختاماً، سوف تستمر منظمات المجتمع المدني العربي، من خلال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتنسيق والعمل المشترك مع الإسكوا في الطريق إلى ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لضمان إيجاد مسار تشاركي حقيقي وانخراط المجتمع المدني العربي بشكل فعال في المشاورات المتعلقة به.